الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

25 **ذو الحجة** 1439 –5 **سبتمبر** 2018

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7

لجنة للتحقيق في قبول ابنة مسؤول بجامعة الباحة واستبعاد «يتيمة متفوقة»

حقوق الإنسان تقف على سلامة الإجراءات وتطالب بالإنصاف

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 25 ذو الحجة 1439هـ - 5 سبتمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/588141

أحمد الجهني - جدة

علمت «المدينة»، أن مدير جامعة الباحة الأستاذ الدكتور عبدالله الحسين وجّه بتشكيل لجنة عاجلة تضم في عضويتها مجموعة من العمداء، وأحد وكلاء الجامعة للتحقيق وتقصي الحقائق في تفاصيل القضية المرفوعة من والدة الطالبة «اليتيمة» مريم الغامدي، والتي نشرت «المدينة» قصتها أمس الأول، بعد أن اتهمت والدتها الجامعة برفضها قبول التحويل من كلية أهلية إلى كلية الطب بجامعة الباحة، رغم قبول زميلتها «ابنة عميد إحدى كليات الجامعة في الوقت الذي لا تنطبق الشروط عليها»، كما ذكرت والدة الطالبة.

كما علمت «المدينة»، أن جهتين رقابيتين بدأتا التحرك للتحقيق في ملابسات القضية والتأكد من ادعاءات والدة الطالبة، وفحص الإجراءات التي تم بموجبها قبول الطالبة الأخرى.

ودخلت جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، والتي تضم منطقة الباحة في خدماتها على الواجهة؛ حيث أكد مدير عام جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة سليمان عواض الزايدي، الذي أكد أنه سيتم التواصل مع جامعة الباحة للوقوف على سلامة الإجراءات، وتطبيق النظام الذي اتخذ بشأن الطالبتين.

وشدد الزايدي على أن من الواجب تطبيق نظام القبول والتحويل إلى الجامعات بدقة؛ تحقيقًا للعدالة والمساواة بين الطلاب والطالبات وعدم المجاملة في ذلك، هذا بصورة عامة.

أما ما يختص بتظلّم الطالبة مريم الغامدي التي رفض طلبها في التّحويل لجامعة الباحة قبل عامين، وقبول زميلتها الأقل منها في المستوى والدرجات، كما نقل على لسان والدتها، فلا بد من التأكد من سلامة إجراءات قبول زميلتها وسبب رفض طلبها، وفِي حال ثبوت تجاوزات يحاسب من أجاز ذلك، ويعاد للطالبة مريم حقها في القبول والتحويل وحقها لا يسقط رغم مرور عامين على مطالباتها.

من جهته أوضح المحامي والمستشار القانوني سيف بن عبدالله التركي علق بشكل عام دون الخوض في تفاصيل القضية ذاتها، موضحا أن تحمل شقين الأولى: رفض قبول طالبة تنطبق عليها الشروط يعد مخالفة للنظام فامتناع الجهة الإدارية لأمر واجب تنفيذه وفقا للنظام يعتبر قرارا إداريا معيبا قابلا للطعن لتوفر أحد أهم عيوب القرار الإداري به ويحق للمتضررة إقامة دعوى قضائية لدى ديوان المظالم (المحكمة الإدارية) ضد الجهة المتضررة منها للمطالبة بحقوقها وذلك عبر التظلم أولاً لدى نفس الجهة المتظلم منها وفي حالة عدم الاستجابة فتقام دعوى قضائية لرفع الضرر عبر دعوى إلغاء القرار الإداري المتضمن عدم قبولها وإلزام الجهة بقبولها أما فيما يخص الجزء الآخر فمتى ما قام مسؤول بقبول شخص في أي جهة بدون تطبيق الشروط النظامية واستغل نفوذه وصلة قرابته لهذا الشخص في هذا التعيين أو القبول فهذه مخالفة إدارية ويحق لرئيس الجهة تنفيذ العقوبة على هذا المسئول وفقاً للعقوبات الواردة في الأنظمة ذات العلاقة ويحدد ذلك حسب نوع المخالفة والمرتبة الوظيفية التي يشغلها هذا المسئول كما أن هيئة مكافحة الفساد إذا ثبت لديها وجود هذا الأمر، فهو قد يصل لفساد إداري إذا اكتملت كامل أركانه مما يستوجب محاسبة هذا المقصر وفقا للنظام.

هيئة حقوق الإنسان

"تحسبونه بس نسيان".. أكبر حملة توعوية بـ"الزهايمر" في الرياض تهدف إلى رفع الوعي بالمرض وتغيير نظرة المجتمع عن أعراضه

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 25 ذو الحجة 1439هـ - 5 سبتمبر 2018م
https://sabq.org/fx728W

صحيفة سبق الإلكترونية -الرياض
نطلق بالتزامن مع شهر سبتمبر الحملة التوعوية "تحسبونه بس نسيان" التي تهدف لرفع الوعي بمرض الزهايمر، وتغيير نظرة المجتمع عن أعراض مرض الزهايمر التي لا تقتصر على النسيان، وإنما تشكل أبعادها خطرًا على المريض وذويه.
وتشمل الحملة مشاركة قطاعات عدة، آمنت بأهمية التوعية، وأسهمت في تثقيف منسوبيها أملاً بالوصول للعديد من الأسر التي لا تزال تتخبط في دوامة المرض جهلاً منها بأعراضه.
ومن أهم ركائز الحملة البرامج الترفيهية للمرضى، والبرامج التدريبية التأهيلية لذويهم، والعيادات المجانية للتشخيص والعلاج، إضافة للمحاضرات التوعوية التي يقدمها نخبة متميزة من الأطباء والمختصين، وحملة واسعة النطاق على وسائل التواصل الاجتماعي، إضافة للتغطية الإعلامية الصحفية، كالمجموعة السعودية للأبحاث والتسويق، وصحيفة سبق الإلكترونية، والصحف المرئية، وإعلانات الطرق.. وذلك بدعم من أمانة الرياض و"العربية لإعلانات الطرق."
كما تضمنت الحملة مشاركة العديد من القطاعات والجهات المساندة. ومن أبرز تلك القطاعات أمانة منطقة الرياض، هيئة حقوق الإنسان، المؤسسة العامة للتقاعد)المدينة الرقمية الرائدة)، وزارة التخطيط والاقتصاد، صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف"، هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، مركز الإنجاز والتدخل السريع، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية واللجنة الوطنية لتعزيز الصحة النفسية.
وحظيت الحملة بمساهمة القطاع الصحي من مستشفيات ومراكز صحية في مناطق السعودية المختلفة، على رأسها مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث في الرياض وجدة، الشؤون الصحية بالحرس الوطني بجميع مناطق السعودية، برنامج مستشفى قوى الأمن بالرياض والمنطقة الشرقية، مدينة الأمير سلطان الطبية للقوات المسلحة، مستشفى الملك فهد التخصصي بالدمام، مستشفى الملك خالد الجامعي، مدينة الملك سعود الطبية، مدينة الأمير سلطان للخدمات الإنسانية والمجلس الصحي السعودي.. إضافة للمستشفيات الخاصة كمستشفى المملكة ومستشفى الدكتور عبدالرحمن المشاري بالرياض، ومستشفيات المانع بالمنطقة الشرقية، ومستشفى الدكتور سليمان فقيه بجدة، ومركز انطلاق وطموح ومركز سواك الطبي بالمنطقة الشرقية.
كما تفاعلت قطاعات أكاديمية عدة لمواكبة البرامج التوعوية بالشهر العالمي للزهايمر، منها جامعة الملك سعود سعود بن عبدالعزيز الطبية وجامعة الفيصل وجامعة اليمامة بالرياض وجامعة عفة بجدة، ومدارس الملك فيصل، وذلك بإطلاق الحملة في مقرها دعمًا لمرضى الزهايمر، وإيمانًا بأهمية رفع الوعي بأعراض هذا المرض، وضرورة التشخيص المبكر لدى كبار السن ممن يظهر عليهم أحد هذه الأعراض.

كما كان للقطاع الخاص دور بارز في هذه الحملة ممثلاً في الشركة السعودية للكهرباء (المساند الاستراتيجي للجمعية)، ومجموعة عبدالمحسن الحكير، والبنك السعودي الأمريكي "سامبا" (مساند استراتيجي)، وبنك الإمارات دبي الوطني، والبنك السعودي للاستثمار، ومصرف الراجحي.

وحازت الحملة مشاركة مجتمعية واسعة في دلالة واضحة على الثقة التي يوليها المجتمع والقطاعات المشاركة كافة للجمعية، وحرصهم على المشاركة في حملة التوعية مع روادهم ردًّا لجميل آبائنا وأمهاتنا من مرضى الزهايمر.

كما كان لقطاع الأطعمة والمطاعم السبق بالتفاعل مع هذه الحملة؛ إذ تضم القائمة مشاركة سلسلة مطاعم هناد المحدودة (لينوتر-امبرز-إنتركوت)، نزومي وايرث كافية، إضافة لمطاعم لافاش، وأوف وايت، وكذلك مطاعم فور توينز، وتولف كوب، ولامولا، وتورتا آند مور، وشيرو وتشنك، وذا إيتش، وفور توينز، وشي آند أي سويت، وبوز ولين ميلز، وبوتوم برجر بالرياض. كما شملت القائمة مقهى أوغست، ومطعم الفريج بالمنطقة الشرقية.

كما شارك من جدة في هذه الحملة كل من مطعم شبابيك، وماستر جوس، وسلسلة مطاعم روستو بنجابي، وميد كافيه، وملتي بايتس. وكذلك أنارت العديد من الأبراج مبانيها تقديرًا منها لمرضى الزهايمر وذويهم باللون البنفسجي (اللون العالمي للزهايمر)، على رأسها الفيصلية، والمدينة الرقمية الرائدة، وبرج المملكة، وفندق وسبا لوذان، وقاعة نيارة للاحتفالات المؤتمرات، وبرج الملك بجدة.

وشاركت في هذه الحملة أيضًا نخبة من الفنانات السعوديات من "هنا آرت"، ومبادرة تعاون، بدعم من كيوريو، وذلك من خلال رسم إطارات أركان التصوير بطريقة عصرية، تعكس أعراض مرض الزهايمر، وتأثيره على المريض وأسرته ومحبيه. كما أسهمت قطاعات أخرى كمحطات ساسكو، وبالونايزر، وسكرب إن، وعدد من القطاعات الخيرية، كمركز الملك سلمان الاجتماعي، وجمعية الفيصلية الخيرية النسوية بجدة، وجمعية الوفاء الخيرية، ومؤسسة سلطان بن عبدالعزيز آل سعود الخيرية.

ومن القطاعات الرياضية كانت هناك مشاركة من كل من وقت اللياقة، وفت فور ايفر، ومركز الملتقى النسائي، وفرنيه سبا.

الجدير بالذكر أن الجمعية تطلق حملاتها التوعوية بمرض الزهايمر تزامنًا مع ما يقام من برامج ومشاريع توعوية بهذا الشهر منذ عام ٢٠١٢م؛ كونها الوحيدة في مسؤوليتها عن فئة كبار السن، ولكونها عضوًا في منظمة الزهايمر العالمية بوصفها أول جمعية تحظى بهذه العضوية، وتشارك مدن العالم كافة تمثيل أوطانهم بالحملات التوعوية المقامة في وقفة للتصدي لهذا المرض؛ إذ تفجع كل ٣ ثوانٍ أسرة في العالم بإصابة عزيز عليها بالمرض.

وتوجّه الجمعية نداءها لأفراد المجتمع للالتفاف حول هذه الجمعية، وخلق مجتمع واع بأعراض مرض الزهايمر، وطرق التعامل معه، وتوجيه الأسر التي يظهر عليها علامات المرض للتواصل مع الجمعية .

ولمزيد من استفساراتكم يمكنكم التواصل على هاتف 0112143838/ 0114100112، وحسابات التواصل الاجتماعي (تويتر- انسجرام- فيس بوك –سناب شات. **@Saudialzheimer)**

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

النيابة العامة: السجن و3 ملايين ريال غرامة السخرية أو الاستهزاء عبر وسائل «التواصل»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 25 ذو الحجة 1439هـ - 5 سبتمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4601617

حذّرت النيابة العامة من أن إنتاج أو إرسال أو إعادة إرسال ما يتضمن السخرية أو الاستهزاء أو الإثارة، التي من شأنها المساس بالنظام العام، عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو أي وسيلة تقنية، يعد جريمة معلوماتية تصل عقوبتها إلى السجن خمس سنوات، والغرامة ثلاثة ملايين ريال.

وأكدت النيابة العامة أنه لا يجوز القبض على أي إنسان، أو تفتيشه، أو توقيفه، أو سجنه، إلا في الأحوال المنصوص عليها نظاماً، جاء ذلك في تغريدة للنيابة العامة على حسابها الرسمي في «تويتر»، قالت فيها: «عدم القبض عليه، أو تفتيشه، أو توقيفه، أو سجنه، إلا في الأحوال المنصوص عليها في الأنظمة المرعية.»

كما أنه لا يجوز التوقيف أو السجن إلا في الأماكن المخصصة لذلك، ويجب أن تحدد السلطة المختصة كتابة مدة السجن أو التوقيف.

ونشرت النيابة العامة بياناً بما أُنجز خلال أسبوع اعتباراً من 15 ذي الحجة الجاري وحتى 21 من الشهر ذاته، وكشفت عن إنجاز 1034 قضية من أصل 3302 وردت إلى فروع ودوائر النيابة العامة، وكانت الرياض في مقدمة المناطق التي وردت منها قضايا خلال هذا الأسبوع بنسبة تجاوزت 27 في المئة، ثم منطقة مكة المكرمة بنسبة تجاوزت 25 في المئة، وجاءت جازان ونجران والجوف وتبوك من أقل المناطق التي وردت منها قضايا إلى النيابة العامة خلال الأسبوع، فيما بلغ عدد القضايا المحالة إلى المحاكم برفع الدعوى العامة 1465، كما بلغ عدد الإجراءات التي قام بها أعضاء النيابة 94244 إجراءً.

إلى ذلك، وجّه المدعي العام 37 تهمة إلى الأمين المساعد في الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين المصنف «كياناً إرهابياً»، فيما سلّمته المحكمة الجزائية المتخصصة أمس (الثلثاء) لائحة الدعوى للرد عليها في الجلسة المقبلة.

ودانت النيابة العامة المتهم في «دعوته وتحريضه للزج بالمملكة في الثورات الداخلية، ودعم الثورات في البلاد العربية، من خلال ترويجه مقاطع تدعم الثورات، ونقله صورة عما تعانيه الشعوب، واستثماره الوقت في التركيز على جوانب القصور في الشأن الداخلي، وإظهار ما يسميه مظالم السجناء، ودعوته إلى ما يدعيه حرية الرأي».

إنجاز 8213 عملية قضائية في يوم العمل الواحد

التحولي الرقمي يرفع سقف الإنجاز في "العدل" 40٪ أثناء ساعة العمل

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 25 ذو الحجة 1439هـ - 5 سبتمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4601481

أسهم التحول الرقمي التراكمي في رفع سقف الإنجاز أثناء ساعة العمل في وزارة العدل خلال عامين فقط بحوالى 40 في المئة، بعد أن قطعت الوزارة أشواطاً كبيرة في تنفيذ مبادرات «التحول الوطني 2020»، وآتت أكلها في المفاصل الإدارية والقضائية والموارد البشرية كافة في الوزارة.

وأكّد وكيل الوزارة للتخطيط والتطوير والمعلومات المهندس وليد الرشود، أن المبادرات والمشاريع التطويرية أسهمت بشكل غير مسبوق في رفع سقف الإنجاز في الوزارة وتحسين أداء العاملين خصوصاً، من بينها «منصة ذكاء الأعمال » التي تمكنت عبرها قيادات الوزارة من تتبع وقياس معدّل أداء المحاكم والمرافق العدليّة بشكل لحظي وفق مؤشرات وتحليلات بيانية متقدمة لتطوير العمل، في واحدة من أكثر مبادرات الوزارة تأثيراً في توظيف «التحول الرقمي «في العمل العدلي.

وبين الرشود أن الأرقام التي وثقتها المنصة كشفت عن قفز معدّل متوسط الإنجاز في الساعة الواحدة إلى 40 في المئة، خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي مقارنة في الفترة نفسها من عام 1437هـ.

وبحسب «منصّة ذكاء الأعمال»؛ بلغ إجمالي متوسط الإنجاز في ساعة العمل الواحدة للعمليات القضائية المنفّذة في المحاكم خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 1437هـ، 1368 عملية بين إحالة وجلسة وحكم أو قرار، فيما بلغ متوسط إنجاز ساعة العمل خلال الفترة المماثلة من العام الحالي 1439هـ حتى نهاية شهر شوّال الماضي، 2090 عملية، بنسبة نمو تقدّر بـ40 في المئة.

وبلغ معدّل متوسّط الإنجاز اليومي للعمليات القضائية خلال العام ما قبل الماضي 1437هـ، 8213 عملية قضائية منجزة في يوم عمل واحد، فيما بلغت خلال العام الحالي، 12.545 عملية، بنسبة نمو في متوسط الأداء اليومي تقدّر بـ53 في المئة خلال تلك الفترة.

وشهدت محاكم التنفيذ نمواً في متوسط الإنجاز خلال ساعة العمل الواحدة بنسبة 87 في المئة، إذ كان إجمالي متوسط الإنجاز في الساعة خلال عام **1437**هـ، 441 عملية، ليرتفع معدل الأداء إلى 835 عملية في محاكم التنفيذ ما بين إحالة طلبات أو قرارات وأحكام.

وأرجع الرشود نمو مؤشرات الأداء المرصودة من خلال المؤشرات التفاعلية لـ«منصة ذكاء الأعمال» إلى حزم المشاريع والمبادرات التطويرية التي تستهدف التسهيل والتيسير على أطراف العملية القضائية: قضاة، وأعوان قضاة، ومدع، ومدعى عليه، من خلال رقمنة الإجراءات، وإطلاق مجموعة من مشاريع التحول الرقمي والحد من التعامل الورقي في المرافق العدلية، إلى جانب اعتماد الوسائل الإلكترونية في التبليغات القضائية.

ولفت إلى أن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني وجه أخيراً، بالبدء في استقبال طلبات الإفراغ العقاري إلكترونياً، التي تتيح للمستفيدين نقل ملكية العقارات وتسجيلها من طريق بوابة وزارة العدل من دون الحضور إلى كتابات العدل في خطوة تعزز العمل الإلكتروني وتحد من التعامل الورقي في قطاع التوثيق.

يُذكر أن «منصّة ذكاء الأعمال» هي إحدى الممكنات والأدوات التي يتيحها مركز ذكاء الأعمال في الوزارة والذي يعنى بجمع المعلومات من مصادرها الأساسية ونمذجتها وتحليلها التحليل المناسب، إضافة إلى التأكد من صحة ودقة المعلومات بحيث تصبح قواعد البيانات في المركز مصدراً أساسياً للمعلومات الموثوقة والمتكاملة.
ويعمل الفريق التقني في المركز على تطوير وبناء الأدوات اللازمة لعرض المؤشرات التفاعلية والتقارير التحليلية التي تسهم في اكتشاف مكامن الخلل للعمل على التحسين والتطوير والاعتماد دوماً على المعلوماتية والأرقام لاتخاذ القرار

«الشورى» يناقش تطوير الأبحاث والدراسات البرلمانية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 25 ذو الحجة 1439هـ - 5 سبتمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4601484

ينظم مجلس الشورى يوم الأحد المقبل، ورشة عمل عن «جوانب تطوير الأبحاث والدراسات البرلمانية»، في مقره بالرياض، يشارك فيها أعضاء من المجلس، وخبراء ومهتمين في الدراسات البرلمانية.
وتتمحور ورشة العمل، التي ينظمها مركز أبحاث الشورى في المجلس، حول تطوير الأبحاث والدراسات المتخصصة في المجال البرلماني، عبر تقديم أوراق عمل حول تطوير الأبحاث والدراسات البرلمانية، بما يدعم القرار في المجالس الشورية والبرلمانية.
وستقدم عضو المجلس الدكتورة حنان الأحمدي خلال الورشة، ورقة عمل حول جوانب تطوير مركز أبحاث الشورى، أما زميلها الدكتور هاني خاشقجي فتركز ورقته على أهمية البحث العلمي والدراسات الميدانية في العمل البرلماني.
ويقدم المدير العام لمركز أبحاث الشورى في المجلس الدكتور مطر الجميلي، ورقة عمل تشرح مهام واختصاصات مركز أبحاث الشورى، فيما تتركز ورقة سيقدمها عميد البحث العلمي بجامعة الملك سعود الدكتور خالد الحميزي، حول علاقة مركز أبحاث الشورى في مراكز البحوث في الجامعات السعودية وسبل تعزيزها. ويتطرق مدير إدارة الأبحاث والدراسات في المركز الدكتور إبراهيم الشطيري في ورقته إلى مشكلات وصعوبات الأبحاث والدراسات وسبل حلها.
ويقدم أستاذ القانون بجامعة القاهرة الخبير البرلماني الدكتور علي الصاوي ورقتي عمل الأولى حول بناء شخصية الباحث البرلماني وطرق اكتساب مهاراته البحثية، ويستعرض في ورقة العمل الثانية نماذج من مراكز الدراسات في بعض البرلمانات العالمية

مجلس الوزراء: التقرير الربعي للميزانية عكس تحسناً في أداء المالية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 25 ذو الحجة 1439هـ - 5 سبتمبر 2018م
http://worldcup.alriyadh.com/1702590

جدة - واس
بيان التحالف حول حقوق الإنسان في اليمن يفند مغالطات مفوض الأمم المتحدة
مساهمة المملكة بـ100 مليون دولار تتصدى لمخططات داعش شمال شرق سورية

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس، في قصر السلام بجدة.
وفي بداية الجلسة، توجه خادم الحرمين الشريفين بالحمد والشكر للمولى سبحانه وتعالى على ما من به على حجاج بيت الله الحرام من أداء مناسك الحج بكل يسر وسهولة وأمن واطمئنان في أجواء مفعمة بالسكينة والإيمان، سائلاً الله العلي القدير أن يتقبل من الحجاج حجهم، وأن يجعل ما قدمته المملكة من أعمال لخدمتهم خالصاً لوجهه الكريم، ووجه -أيده الله- شكره وتقديره لأصحاب السمو والمعالي رئيس وأعضاء لجنة الحج العليا وأمراء المناطق، وجميع مسؤولي ومنتسبي القطاعات المدنية والعسكرية والأهلية الذين شاركوا في خدمة ضيوف الرحمن على ما بذلوه من جهود موفقة في نيل شرف خدمة ضيوف الرحمن، الأمر الذي أسهم -بعد توفيق الله عز وجل- في نجاح موسم الحج، وخلوه من الأمراض والأوبئة، وتوفير جميع الخدمات والتسهيلات والرعاية التي مكنت الحجيج -ولله الحمد- من أداء الركن الخامس من أركان الإسلام بطمأنينة ويسر.
بعد ذلك أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على نتائج استقباله فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، وفخامة الرئيس الحسن واتارا رئيس جمهورية كوت دي فوار.
التصدي للإرهاب
وأوضح وزير الإعلام الدكتور عواد بن صالح العواد أن مجلس الوزراء استعرض جملة من التقارير عن مجريات الأحداث وتطوراتها على الساحة الدولية، وثمن مساهمة المملكة بمبلغ 100 مليون دولار لصالح التحالف الدولي من أجل التصدي لمخططات تنظيم داعش الإرهابي في المناطق المحررة من التنظيم شمال شرق سورية، مؤكداً أن هذه المساهمة تهدف إلى دعم جهود التحالف لإعادة تنشيط المجتمعات المحلية، وستركز على مشروعات استعادة سبل العيش والخدمات الأساسية وإنقاذ الأرواح والمساعدة على تسهيل عودة النازحين السوريين وضمان عدم عودة داعش وغيرها من المنظمات الإرهابية لتهديد سوريا أو جيرانها.
مغالطات حقوق الإنسان
واطلع المجلس على البيان الصادر عن تحالف دعم الشرعية في اليمن وما قدمه من توضيح بشأن تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 28 أغسطس **2018**حول حالة حقوق الإنسان في اليمن، ونوه المجلس بما اشتمل عليه البيان من تفنيد وعدم اتفاق مع جل الاستنتاجات والادعاءات والمغالطات التي وقع فيها التقرير وعدم حياديته.
إدانة واستنكار
وعبر مجلس الوزراء، عن إدانة المملكة واستنكارها الشديدين للحوادث الإرهابية التي وقعت في عدد من الدول الشقيقة والصديقة خلال الأيام الماضية، مؤكداً تضامن المملكة ووقوفها إلى جانب تلك الدول ودعمها للإجراءات التي تقوم بها لمحاربة أعمال العنف والإرهاب والتطرف التي تستهدف الأمن والاستقرار في مختلف أنحاء العالم، وقدم التعازي والمواساة لحكوماتها وشعوبها ولأسر الضحايا مع التمنيات بالشفاء العاجل للمصابين.
وبين العواد أن مجلس الوزراء نوه بالتقرير الربعي لأداء الميزانية العامة للدولة للربع الثاني من السنة المالية 1439 / 1440هـ (2018م) الصادر عن وزارة المالية الذي عكس تحسناً في أداء المالية العامة واستمرار الجهود المبذولة لتنفيذ الخطط الإصلاحية والاقتصادية الهادفة إلى التنويع الاقتصادي وتحقيق الاستدامة المالية، وتضمن مؤشرات وبيانات تجسد التزام الحكومة بالشفافية والافصاح المالي، وتعزيز حوكمة وضبط المالية العامة والسير قدماً نحو تحقيق أهداف برنامج التوازن المالي.
ترحيب بجهود المملكة
كما أعرب المجلس عن تقدير المملكة لما أبداه صندوق النقد الدولي من ترحيب بجهود المملكة في تعزيز مبادرات إطار المالية العامة متوسط الأجل، وتطوير إدارة المخاطر المالية والاقتصادية، وزيادة شفافية المالية العامة، وتطوير تحليل المالية العامة والكلية، وتشجيعه على الاستمرار في تطوير هذه المبادرات.
وعبر مجلس الوزراء عن تمنياته بالتوفيق لجميع الطلاب والطالبات في مختلف المراحل التعليمية في مناطق المملكة بمناسبة بدء العام الدراسي الجديد، سائلاً الله عز وجل أن يكون عاماً حافلاً بالعطاء والنجاح لأبناء وبنات الوطن في تحصيلهم العلمي والمعرفي، وأن يكلل جهود منتسبي ومنتسبات التعليم بالتوفيق والنجاح.
واطلع المجلس على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها التقارير السنوية لكل من: الهيئة العامة للمساحة، والهيئة العامة للطيران المدني، والهيئة السعودية للحياة الفطرية، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.
تعيينات وترقيات

وافق مجلس الوزراء على تعيين أسامة بن عبدالعزيز الزامل، ومحمد بن أحمد موكلي، وخالد بن حمد الشمري، وخالد بن سليمان العوهلي، وزياد بن ثامر المرشد، ومحمد بن عويض الجعيد ممثلين للقطاع الخاص في مجلس إدارة الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية وذلك لمدة ثلاث سنوات.

كما وافق المجلس على تعيين عبدالله بن ناصر آل داوود (ممثلاً للشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية السعودية)، وهاشم بن عثمان الحقيل)ممثلاً لمؤسسة النقد العربي السعودي) في مجلس إدارة شركة السوق المالية السعودية (تداول.(

كما وافق المجلس على ترقيات للمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة ووظيفتي سفير ووزير مفوض، على النحو التالي:

- ترقية فهد بن خالد بن عبدالله الضويان إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الداخلية.
- ترقية عبدالله بن محمد بن عبدالله الماضي إلى وظيفة (سفير) بوزارة الخارجية.
- ترقية علي بن عبدالله بن سليمان السديس إلى وظيفة (مدير عام الرقابة المالية ومتابعة المشروعات) بالمرتبة الرابعة عشرة بهيئة الرقابة والتحقيق.
- ترقية الآتية أسماؤهم إلى وظيفة (وزير مفوض)، وهم:

هيثم بن حسن بن محمد المالكي.

عبدالله بن محمد بن غانم الحربي.

سعد بن حمد بن سليمان الجبرين.

علي بن عبدالمحسن بن علي المليحان.

أحمد بن محمد بن عبدالوهاب قطب.

مساعد بن سليمان بن مصلح المرواني.

تحويل مصلحة أملاك الدولة إلى هيئة.. وتوحيد إجراءات التأشيرات الموسمية

أفاد الدكتور عواد بن صالح العواد أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، وبعد الاطلاع على المعاملة المتعلقة بمراجعة ضوابط وإجراءات منح تأشيرات العمل الموسمية خلال موسم الحج، قرر مجلس الوزراء التأكيد على التقيد بالضوابط والتعليمات الواردة في اللائحة التنظيمية لتأشيرات الأعمال المؤقتة والموسمية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (497) وتاريخ 16 / 11 / **1436**هـ، وتوحيد آليات العمل وإجراءات طلب التأشيرات الموسمية لدى الجهات المستفيدة وذلك وفقاً للتفصيل الوارد في القرار.

وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (7 – 54 / 39 / د) وتاريخ 26 / 9 / 1439هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تحويل «مصلحة أملاك الدولة» إلى هيئة عامة باسم «الهيئة العامة لعقارات الدولة» وعلى الترتيبات التنظيمية لها.

وبعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير التعليم، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (8 – 58 / 39 / د **(** وتاريخ 4 / 11 / 1439هـ، قرر المجلس تعديل الضوابط الخاصة باستفادة المدارس الأهلية من أراضي المرافق التعليمية، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (65 **(**وتاريخ 2 / 2 / 1436هـ، وذلك وفقاً للتفصيل الوارد في القرار.

وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (29 – 49 / 39 / د) وتاريخ 7 / 9 / 1439هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على المعايير التنظيمية الاسترشادية لرفع مستوى البلدية إلى أمانة.

أربع اتفاقيات تعاون مع العراق وبريطانيا والجزائر

قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون العلمي والتعليمي بين وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية ووزارة التعليم في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا.

كما وافق المجلس على تفويض وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب العراقي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية ووزارة النفط في جمهورية العراق للتعاون في قطاع النفط والغاز، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ووافق المجلس على تفويض معالي وزير التعليم -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب العراقي في شأن مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي في جمهورية العراق، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

كما وافق المجلس على تفويض معالي النائب العام -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب الجزائري في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين النيابة العامة في المملكة العربية السعودية ووزارة العدل (المديرية العامة للشؤون القضائية والقانونية) في

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

3مرافعات حد أقصى لصدور الحكم بالقضايا التجارية

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 25 ذو الحجة 1439هـ - 5 سبتمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/588169

مين رزق - جدة
كشفت وزارة العدل عن تحديد 3 مرافعات كحد أقصى في القضايا التجارية، بهدف التيسير على المتقاضين وسرعة إصدار الأحكام بما يتسق مع الخطط التطويرية ورؤية 2030.
وأشارت الوزارة إلى إمكانية رفع الدعوى من الموقع الإلكتروني للوزارة مباشرة، وتحديد الجلسة الأولى خلال 20 يومًا من تاريخ رفع الدعوى.
70 %زيادة في الأحكام التجارية
2439حكما تجاريا الشهر الماضي
20يوما لتحديد الجلسة الأولى
إبلاغ المدعى عليه برسالة جوال

التركي يناقش حاجات التعليم الأهلي.. الإثنين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 25 ذو الحجة 1439هـ - 5 سبتمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1668882

»عكاظ« (جدة **@okaz_online**)
في إطار حرصه على توفير احتياجات الجامعات والكليات الأهلية وخلق بيئة تعليمية تخدم التنمية في جدة، يزور أمين المحافظة صالح بن علي التركي، الإثنين القادم، جامعة الأعمال والتكنولوجيا.
ويجتمع التركي خلال الزيارة، مع رؤساء ومديري وعمداء الجامعات والكليات الأهلية، لمناقشة ما يحتاجه القطاع من الأمانة خلال الفترة القادمة.
ويعد الاجتماع المبادرة الأولى من نوعها يقوم بها أمين محافظة جدة منذ أكثر من **25**عاما، وتشير للاهتمام الكبير الذي يوليه التركي للتعليم الأهلي خصوصا الجامعي.

تكامل حكومي بين الخدمة المدنية و50 جهة حكومية

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 25 ذو الحجة 1439هـ - 5 سبتمبر 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=346689&CategoryID=5

الرياض: خالد الصالح 2018-09-04 10:35 **PM**

فيما أطلقت وزارة الخدمة المدنية إستراتيجيتها لتحقيق التنمية الوظيفية المستدامة في الجانب البشري، والتنمية الاقتصادية عبر الاستثمار في الكادر الوظيفي، والتنمية الفكرية عبر تطوير الفكر الإداري، ارتبطت 50 جهة حكومية مع الوزارة عن طريق قناة التكامل الحكومية، للاستفادة من البيانات التي تقدمها الوزارة عبر خدمة الحالة الوظيفية، والتي يتم خلالها عرض البيانات الوظيفية للموظف التابع للجهة المستفيدة والموظفين الحكوميين.

الحكومة المتكاملة

ذكرت وزارة الخدمة المدنية -حسب معلومات اطلعت عليها «الوطن»- أن برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية «يسر» قام بدعم تطبيق الحكومة المتكاملة، بالتنسيق والربط بين الجهات الحكومية المختلفة، وتفعيل تبادل البيانات الحكومية المشتركة بين الجهات المخولة لاستخدامها، لتقديم خدماتها الحكومية إلكترونيا بشكل دقيق وسريع وآمن، عبر الشبكة الحكومية الآمنة، وقناة التكامل الحكومية «تكامل.»

برنامج الحكومة المتكاملة

أوضحت الوزارة أن «برنامج الحكومة المتكاملة نقلة نوعية في طريقة تقديم خدمات الجهات الحكومية في المملكة، إذ يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق تكامل كل الخدمات الحكومية ضمن إطار موحد، بحيث يتم توفير هذه الخدمات والمعلومات الحكومية عبر بوابة إلكترونية لجميع المستفيدين من أفراد ومؤسسات، ولتحقيق التوحيد القياسي للأنظمة الحكومية، من الضروري توافر الموارد البشرية والمادية والبنية التحتية المناسبة، ووجود التنسيق والتعاون بين المختصين في الجهات الحكومية المختلفة.»

استخدام تقنية المعلومات

بينت وزارة الخدمة المدنية، أن برنامج الحكومة المتكاملة من أهم البرامج التي تدعم رؤية المملكة 2030، وذلك خلال استخدام تقنية المعلومات والاتصالات لتحقيق عدة أهداف منها: تشجيع الابتكار، وزيادة ثقافة الأفراد خلال ارتباطهم بتقنية المعلومات، والذي يسهم بشكل كبير في رفع جودة أداء وإنتاجية الموارد البشرية في المملكة، وتطوير قدراتها لوظيفية.»

جهات حكومية تستفيد وزارة الخدمة المدنية منها

وزارة الداخلية
الهيئة السعودية للتخصصات الصحية
المركز الوطني للقياس والتقويم
وزارة التجارة والاستثمار
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

المبادئ العامة لإستراتيجية التنمية المستدامة

رفع جودة أداء وإنتاجية الموارد البشرية بالمملكة، وتطوير قدراتها الوظيفية، وإعداد وبناء القادة
تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية
رفع كفاءة وفاعلية الأجهزة الحكومية وتطوير جودة الخدمات والتركيز على المستفيدين
تفعيل الدور التنظيمي ووضع السياسات في الوزارات وتحسين آليات صنع القرار
طوير أنظمة ولوائح الخدمة المدنية وتنمية الكوادر البشرية بالتركيز على الجدارة والاستحقاق
اقتراح الهيكلية العامة لتصنيف الوظائف

"تعليم محايل": أمهلنا المعلمة المفصولة 8 أشهر ولم تقدم ما يشفع لها.. "المروعي": الإجازة قانونية

فُصلت بعدما تقدمت بطلب إجازة لمرافقة ابنها المصاب باضطرابات التوحد وتم رفضه

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 25 ذو الحجة 1439هـ - 5 سبتمبر 2018م
https://sabq.org/5wQKYq

عبدالحكيم شار -الرياض

برَّرت إدارة تعليم محافظة محايل فصل المعلمة "نورة المروعي" بتغيُّبها عن العمل طيلة الفصل الدراسي الثاني من العام الماضي، وذلك بعد أن تقدمت بطلب إجازة لمرافقة ابنها المصاب باضطرابات التوحد، وتم رفضه.

وفي التفاصيل، أوضح علي يحيى، المتحدث الرسمي باسم تعليم محافظة محايل، أمس الثلاثاء لبرنامج سيدتي أن المعلمة تقدمت بطلب إجازة لمرافقة ابنها، وطُلب منها تقرير طبي معتمد، يحدَّد فيه ضرورة وجود مرافق للمريض، والمدد المقررة للعلاج، ولكن المعلمة – للأسف - لم تقدِّم التقرير، وهذا هو السبب؛ كونها تقول إن طلبها يتم قبوله من قائدة المدرسة، ويُرفض في الموارد البشرية.

وأشار "يحيى" إلى أن المعلمة انقطعت عن العمل بتاريخ 5 محرم العام الماضي، وتمت مخاطبتها عن طريق الأقسام النسائية بالإدارة، ولكنها لم تحضر، ولم تتجاوب. مؤكدًا أن الإدارة تعاونت معها، وأعطتها مهلة 8 أشهر لمعالجة وضعها بالطرق النظامية، ولكنها – للأسف - لم تقدِّم شيئًا يشفع لها.

وأضاف متحدث تعليم محايل: الإدارة قامت بعد ذلك بتطبيق النظام بحق المعلمة، وتم طي قيدها بتاريخ 29 شعبان الماضي، وبُلِّغت المعلمة بقرار الفصل قبل بدء العام الدراسي، وذلك بتاريخ 16 ذي القعدة 1439هـ.

وأكد يحيى أن القضايا الشخصية - كون المعلمة أيضًا صحفية - لم تنسحب للقضايا الوظيفية نهائيًّا، وقال: "نحن نعمل وفق النظام، وطبَّقناه". لافتًا إلى أنه لم يتم تجاهل الخطاب الوارد من الوزارة؛ لأنه لم يرد فيه تمكين المعلمة من العمل.

مشيرًا إلى أن المعلمة نورة تغيبت عن عملها الفصل الدراسي الثاني العام الماضي من تاريخ 5 محرم إلى نهاية العام الدراسي.

وبدورها، قالت المعلمة المفصولة: الإجازة التي حصلتُ عليها من أجل ابني المريض قانونية، وتوجهت إلى إمارة المنطقة، وتقدمت بشكوى.

وأضافت: كانت هناك خلافات شخصية في السابق بيني وبين قيادات تعليم محايل، وكنت مضطرة للحصول على إجازة لمصاحبة ابني المريض بالتوحد .

الرياض
www.Alriyadh.com
15

أسلوب المرافعة القضائية وأثره في حسن سير العدالة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 25 ذو الحجة 1439هـ - 5 سبتمبر 2018م
http://worldcup.alriyadh.com/1702642

د. محمد بن سعود الجذلاني

يتضح من النصوص النظامية أن جميع أنظمة المرافعات حين تقرر الأصل في كونها كتابية أم شفهية، تدع مساحةً كبيرة للدائرة القضائية في تحديد ما تراه الأنسب للأداء وحسن سير العدالة، وليس في ذلك تضييق عليها بما يحول بينها وبين ما تراه الأصلح..

عندما كنت أعمل في القضاء في ديوان المظالم كنا نعقد الجلسات في قاعة صغيرة لا تتسع إلا لأطراف الدعوى الواحدة وقد تضيق عنهم إذا كانوا كثيرين، وكان نظام الجلسة يجمع بين المرافعة الكتابية من خلال ما يقدمه الخصوم من مذكرات، والمرافعة الشفهية لأن الدائرة القضائية كانت تناقش الخصوم في كل جلسة أو في أغلب الجلسات عما جاء في مذكراتهم وخارج هذه المذكرات، وتطرح عليهم التساؤلات حسب تطورات القضية أولاً بأول، بما يدل على أن الدائرة تدرس هذه القضايا بشكل مستمر منذ رفع الدعوى، وليس فقط حينما يختم الخصوم أقوالهم.

كما كانت الدائرة تعقد جلساتها بشكل يومي وقد تستثني بعض الدوائر يوماً لدراسة القضايا، وذلك لأن لكل دائرة قاعة خاصة بها.

إضافةً إلى أن الدوائر القضائية الثلاثية كانت تكتفي بتحضير أحد أعضائها للجلسة، ولا تلتزم بحضور كامل تشكيل الدائرة إلا في أول جلسة تُسمع الدعوى، أو حينما يكون هناك إصدار حكم أو قرار أو سماع شهادة أو تلقي يمين.

وفي ذلك الوقت كان التفتيش القضائي يعدّها ملاحظةً سلبيةً حينما يرى أسلوب الدائرة في المرافعة مقتصراً على مجرد تبادل المذكرات، ويرى أن لذلك آثاراً سلبيةً سأوردها لاحقاً.

وحين عملت في المحاماة وبعد عدة سنوات أخذ ديوان المظالم في دوائره الإدارية، وفي الدوائر التجارية حين كانت تتبع له، بأسلوب جديد مختلف كلياً، إذ صدرت التوجيهات للدوائر القضائية بتحديد يوم واحد في الأسبوع لكل دائرة، وألزمت الدوائر أن تنظر في اليوم الواحد قرابة أربعين إلى خمسين قضية، وأن يكون ذلك بأسلوب تبادل المذكرات فقط، ولا يُسمح للخصوم ولا وكلائهم بتقديم أو طرح أي تعليقات شفهية، وصار عمل الدائرة مقتصراً على مجرد استلام وتسليم المذكرات للأطراف، وألزمت الدوائر بحضور كامل أعضائها وعدم جواز عقد الجلسة بعضو واحد فقط.

أما في المحاكم العامة فإن نظام المرافعة لم يتغير منذ سنوات طويلة، فكل قاض يعقد الجلسة في المجلس القضائي الخاص بدائرته، والأصل في الدوائر القضائية في القضاء العام أن تكون من قاض واحد، وتكون المرافعة أمامه مثل أسلوبنا القديم في ديوان المظالم، تمزج بين الكتابية والشفهية، ويعقد القاضي جلساته في كل أيام الأسبوع.

ومما تقدم من حكاية واقع أسلوب المرافعة القضائية وما طرأ عليه من تغير، يتبادر للذهن سؤالٌ عن أي هذه الأساليب أجدى وأكثر فائدةً، وأقرب لحسن سير العدالة؟

وقبل الإجابة عن ذلك لا بد من التوضيح أنه بالرجوع إلى نظامي المرافعات أمام القضاء العام والقضاء الإداري، نجد أن الأصل في القضاء العام هو أن تكون المرافعة شفهية، فقد نصت المادة (65) من نظام المرافعات الشرعية على أن «تكون المرافعة شفهية، على أن ذلك لا يمنع من تقديم الأقوال أو الدفوع في مذكراتٍ مكتوبة، تتبادل صورها بين الخصوم.«..

كما نصت المادة (68) من ذات النظام على أنه «إذا دفع أحد الطرفين بدفع صحيح وطُلبَ الجواب من الطرف الآخر فاستمهل لأجله، فللقاضي إمهاله متى رأى ضرورة ذلك.«..

مما يعني أن الأصل في المرافعة أن تكون شفهية وأنه يجب على كل طرف أن يقدم ما لديه من جواب أو رد في نفس الجلسة، وأن طلبه مهلة لذلك يخضع لتقدير القاضي (متى رأى ضرورة ذلك.(

والأصل والصحيح أن يخضع القضاء التجاري لنفس هذه القاعدة لأنه يطبق قواعد نظام المرافعات الشرعية لا المرافعات الإدارية، لا سيما بعد استقلال المحاكم التجارية عن تبعيتها لديوان المظالم.

أما في القضاء الإداري فإن نظام المرافعة عكس ذلك وهو أن الأصل فيها أن تكون كتابية، وذلك حسب نص المادة العاشرة من نظام المرافعات أمام ديوان المظالم التي تقرر أن «تكون إجراءات نظر الدعوى والمرافعة فيها كتابية، على أنه يجوز للدائرة سماع الأقوال والدفوع مشافهة.«..

وفي الدعاوى الجزائية فإن أحكامها قد نظمها نظام الإجراءات الجزائية الذي جعل الأصل في المرافعة أن تكون شفهية لا كتابية، وذلك مما ورد في أكثر من مادة من مواد النظام وأوضحها المادة (173) التي تقرر أن «تسمع المحكمة دعوى المدعي العام ثم جواب المتهم أو وكيله أو محاميه عنها، ثم دعوى المدعي بالحق الخاص، ثم جواب المتهم أو وكيله أو محاميه عنها، ولكل طرف من الأطراف التعقيب على أقوال الطرف الآخر، ويكون المتهم هو آخر من يتكلم .وللمحكمة أن تمنع أي طرف من الاسترسال في المرافعة إذا خرج عن موضوع الدعوى أو كرر أقواله.«..

وقبلها قررت المادة (172) أن «لكل من الخصوم أن يقدم إلى المحكمة ما لديه مما يتعلق بالقضية مكتوباً ليُضمّ إلى ملف القضية.«

ومما سبق يتضح اختلاف أنظمة المرافعات في أنواع القضاء المذكورة في تحديد كتابية أو شفهية المرافعة، وذلك يرجع إلى طبيعة الدعوى وما هو أنسب لها، وهذا هو الأصوب أن يكون لكل دعوىً ما يلائم طبيعتها.

إلا أن ما يجب توضيحه هو أن كون المرافعة كتابية أو شفهية لا يعني إطلاقاً إلزام الدائرة القضائية أن يقتصر عملها على مجرد استلام وتسليم المذكرات، بل يتضح من النصوص النظامية أن جميع أنظمة المرافعات حين تقرر الأصل في كونها كتابية أم شفهية، تدع مساحةً كبيرة للدائرة القضائية في تحديد ما تراه الأنسب للأداء وحسن سير العدالة، وليس في ذلك تضييق عليها بما يحول بينها وبين ما تراه الأصلح.

ولأن الموضوع ذو شجون ولم ينته بيان كامل المقصود بالفكرة فإني سأعود لاستكمالها –بإذن الله– في المقال القادم.

يتضح من النصوص النظامية أن جميع أنظمة المرافعات حين تقرر الأصل في كونها كتابية أم شفهية، تدع مساحةً كبيرة للدائرة القضائية في تحديد ما تراه الأنسب للأداء وحسن سير العدالة، وليس في ذلك تضييق عليها بما يحول بينها وبين ما تراه الأصلح..

عندما كنت أعمل في القضاء في ديوان المظالم كنا نعقد الجلسات في قاعة صغيرة لا تتسع إلا لأطراف الدعوى الواحدة وقد تضيق عنهم إذا كانوا كثيرين، وكان نظام الجلسة يجمع بين المرافعة الكتابية من خلال ما يقدمه الخصوم من مذكرات، والمرافعة الشفهية لأن الدائرة القضائية كانت تناقش الخصوم في كل جلسة أو في أغلب الجلسات عما جاء في مذكراتهم وخارج هذه المذكرات، وتطرح عليهم التساؤلات حسب تطورات القضية أولاً بأول، بما يدل على أن الدائرة تدرس هذه القضايا بشكل مستمر منذ رفع الدعوى، وليس فقط حينما يختم الخصوم أقوالهم.

كما كانت الدائرة تعقد جلساتها بشكل يومي وقد تستثني بعض الدوائر يوماً لدراسة القضايا، وذلك لأن لكل دائرة قاعة خاصة بها.

إضافةً إلى أن الدوائر القضائية الثلاثية كانت تكتفي بتحضير أحد أعضائها للجلسة، ولا تلتزم بحضور كامل تشكيل الدائرة إلا في أول جلسة تُسمع الدعوى، أو حينما يكون هناك إصدار حكم أو قرار أو سماع شهادة أو تلقي يمين.

وفي ذلك الوقت كان التفتيش القضائي يعدّها ملاحظةً سلبيةً حينما يرى أسلوب الدائرة في المرافعة مقتصراً على مجرد تبادل المذكرات، ويرى أن لذلك آثاراً سلبيةً سأوردها لاحقاً.

وحين عملت في المحاماة وبعد عدة سنوات أخذ ديوان المظالم في دوائره الإدارية، وفي الدوائر التجارية حين كانت تتبع له، بأسلوب جديد مختلف كلياً، إذ صدرت التوجيهات للدوائر القضائية بتحديد يوم واحد في الأسبوع لكل دائرة، وألزمت الدوائر أن تنظر في اليوم الواحد قرابة أربعين إلى خمسين قضية، وأن يكون ذلك بأسلوب تبادل المذكرات فقط، ولا يُسمح للخصوم ولا وكلائهم بتقديم أو طرح أي تعليقات شفهية، وصار عمل الدائرة مقتصراً على مجرد استلام وتسليم المذكرات للأطراف، وألزمت الدوائر بحضور كامل أعضائها وعدم جواز عقد الجلسة بعضو واحد فقط.

أما في المحاكم العامة فإن نظام المرافعة لم يتغير منذ سنوات طويلة، فكل قاض يعقد الجلسة في المجلس القضائي الخاص بدائرته، والأصل في الدوائر القضائية في القضاء العام أن تكون من قاض واحد، وتكون المرافعة أمامه مثل أسلوبنا القديم في ديوان المظالم، تمزج بين الكتابية والشفهية، ويعقد القاضي جلساته في كل أيام الأسبوع.

ومما تقدم من حكاية واقع أسلوب المرافعة القضائية وما طرأ عليه من تغير، يتبادر للذهن سؤالٌ عن أي هذه الأساليب أجدى وأكثر فائدةً، وأقرب لحسن سير العدالة؟

وقبل الإجابة عن ذلك لا بد من التوضيح أنه بالرجوع إلى نظامي المرافعات أمام القضاء العام والقضاء الإداري، نجد أن الأصل في القضاء العام هو أن تكون المرافعة شفهية، فقد نصت المادة (65) من نظام المرافعات الشرعية على أن «تكون المرافعة شفهية، على أن ذلك لا يمنع من تقديم الأقوال أو الدفوع في مذكراتٍ مكتوبة، تتبادل صورها بين الخصوم.«..

كما نصت المادة (68) من ذات النظام على أنه «إذا دفع أحد الطرفين بدفع صحيح وطُلبَ الجواب من الطرف الآخر فاستمهل لأجله، فللقاضي إمهاله متى رأى ضرورة ذلك.«..

مما يعني أن الأصل في المرافعة أن تكون شفهية وأنه يجب على كل طرف أن يقدم ما لديه من جواب أو رد في نفس الجلسة، وأن طلبه مهلة لذلك يخضع لتقدير القاضي (متى رأى ضرورة ذلك.(

والأصل والصحيح أن يخضع القضاء التجاري لنفس هذه القاعدة لأنه يطبق قواعد نظام المرافعات الشرعية لا المرافعات الإدارية، لا سيما بعد استقلال المحاكم التجارية عن تبعيتها لديوان المظالم.

أما في القضاء الإداري فإن نظام المرافعة عكس ذلك وهو أن الأصل فيها أن تكون كتابية، وذلك حسب نص المادة العاشرة من نظام المرافعات أمام ديوان المظالم التي تقرر أن «تكون إجراءات نظر الدعوى والمرافعة فيها كتابية، على أنه يجوز للدائرة سماع الأقوال والدفوع مشافهة.«..

وفي الدعاوى الجزائية فإن أحكامها قد نظمها نظام الإجراءات الجزائية الذي جعل الأصل في المرافعة أن تكون شفهية لا كتابية، وذلك مما ورد في أكثر من مادة من مواد النظام وأوضحها المادة (173) التي تقرر أن «تسمع المحكمة دعوى المدعي العام ثم جواب المتهم أو وكيله أو محاميه عنها، ثم دعوى المدعي بالحق الخاص، ثم جواب المتهم أو وكيله أو محاميه عنها، ولكل طرف من الأطراف التعقيب على أقوال الطرف الآخر، ويكون المتهم هو آخر من يتكلم .وللمحكمة أن تمنع أي طرف من الاسترسال في المرافعة إذا خرج عن موضوع الدعوى أو كرر أقواله.«..

وقبلها قررت المادة (172) أن «لكل من الخصوم أن يقدم إلى المحكمة ما لديه مما يتعلق بالقضية مكتوباً ليُضمّ إلى ملف القضية.«

ومما سبق يتضح اختلاف أنظمة المرافعات في أنواع القضاء المذكورة في تحديد كتابية أو شفهية المرافعة، وذلك يرجع إلى طبيعة الدعوى وما هو أنسب لها، وهذا هو الأصوب أن يكون لكل دعوىً ما يلائم طبيعتها.

إلا أن ما يجب توضيحه هو أن كون المرافعة كتابية أو شفهية لا يعني إطلاقاً إلزام الدائرة القضائية أن يقتصر عملها على مجرد استلام وتسليم المذكرات، بل يتضح من النصوص النظامية أن جميع أنظمة المرافعات حين تقرر الأصل في كونها كتابية أم شفهية، تدع مساحةً كبيرة للدائرة القضائية في تحديد ما تراه الأنسب للأداء وحسن سير العدالة، وليس في ذلك تضييق عليها بما يحول بينها وبين ما تراه الأصلح.

ولأن الموضوع ذو شجون ولم ينته بيان كامل المقصود بالفكرة فإني سأعود لاستكمالها –بإذن الله– في المقال القادم.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

وزارة التعليم .. خطأ ومكابرة

المصدر: جريدة الإقتصادية الاربعاء 25 ذو الحجة 1439هـ - 5 سبتمبر 2018م
http://www.aleqt.com/2018/09/05/article_1448306.html

سطام الثقيل

الدكتور نامي الجهني وكيل وزارة التعليم للشؤون المدرسية، متذمر جدا من تركيز الإعلام، بل والمجتمع ككل، على السلبيات التي صاحبت بدء العام الدراسي وفي مقدمتها تأخر تسليم الكتب للمرحلة الثانوية "نظام المقررات"، وطالبهم بإحسان الظن في الوزارة وتساءل مستغربا "هل الوزارة تعمدت تأخير تسليم الكتب؟"، ونحن نستغرب بدورنا من استغراب سعادة الوكيل "فهل التعمد وحده من يستوجب المساءلة والمحاسبة والنقد؟ في حين التأخير غير المتعمد والناتج أحيانا عن تقاعس وتسويف وبطء لا يستوجب ذلك؟

ويضيف الدكتور الجهني في حديث متلفز لإحدى القنوات الفضائية "دعونا نركز على الأمور الإيجابية، ودعونا نفرح مع أبنائنا الطلاب وزملائنا المعلمين وهم يستقبلون عامهم الدراسي الجديد"، عن أي فرحة يريد الطلاب أن يمارسوها وهم يبدأون عامهم الدراسي دون كتب؟ هل تستقيم الدراسة دون كتب؟ ما الضير لو قال - أي مسؤول في الوزارة - معترفا بالخطأ "أخطأنا في التأخير، وسنعمل على عدم تكراره، وسنحاسب المقصرين"، بالعكس أعتقد أن الاعتراف بالذنب شجاعة ستهدئ من النفوس وستمتص نقد الإعلام وغضب أولياء الأمور وحسرة الطلاب.

أيضا ثمة أسئلة دارت في ذهن كل من تابع حديث الدكتور الجهني، ما الإيجابيات التي يطالبنا بالحديث عنها؟ هل تسليم كتب المرحلة الابتدائية والمتوسطة في وقته وتأخير كتب المرحلة الثانوية يعد إنجازا يستحق الإشادة؟ وهل الورود التي توزع على الأطفال والحلوى منجز يستحق الذكر والإشادة به؟ وهل استقبلت كل المدارس الطلاب وهي في صيانة فائقة؟ أم أن هناك مشاكل في التكييف وتعطله في أكثر من مدرسة كما طالعتنا بها كثير من التقارير الصحفية والجولات الميدانية الإعلامية مع بدء العام الدراسي الجديد؟.

لا أعلم سر تلك المكابرة التي ظهر بها أكثر من مسؤول في التعليم، وهم يبررون تأخر الكتب، التي لا يمكن تبريرها إطلاقا، فموعد الدراسة محدد سلفا، وتحويل نظام الدراسة في جميع مدارس المرحلة الثانوية إلى "نظام المقررات "أيضا متخذ منذ وقت مبكر، إذن ثمة خطأ وثمة مخطئ في تأخير تسليم الكتب، ما الضير في الاعتراف بالخطأ؟ فكلنا عرضة للخطأ ولا أحد معصوم منه، لكن المكابرة واتهام الإعلام بالتصيد، أمر مرفوض مرفوض.

كاريكاتير

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 25 ذو القعدة 1439هـ - 5 سبتمبر 2018م

https://www.okaz.com.sa/article/1668888

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 25 ذو الحجة 1439هـ - 5 سبتمبر 2018م

http://www.aleqt.com/2018/09/05/article_1448406.html